تعلم مما في كلام الشيخ على التشبيه بالمفعول اي ان كان معرفة وعلى التمييز
ان كان نكرة وقال الكوفيون النصب على التمييز فيهما والصحيح الاول اه فارضي

وسبق ما يقال فيه بجتنب اي لضعفها وقوته والاظهر ان يخص
المعمول هنا بما في قوله ما يقال فيه بالمنصوب لانه الذي تفارق فيه الصفة
اسم الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيهما لان المرفوع فاعل والفا
لا يتقدم والمجرور مضاف اليه وهو ايضا لا يتقدم كما لا يخفى اه باسين

وكونه مبتدا او هو مصدر كان الناقصة مضافة الى اسمها وهو ضمير
يرجع الى الموصوف وذا بمعنى صاحب خبره من حيث نقصانه
وسببية مضاف اليه وجملة وجب خبر من حيث البدائية والمراد انه
يجب في معمولها ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو
حسن وجهه او معنى نحو حسن الوجه اي منه وقيل ان خلو عن المضاف
اليه مع ال حال من الضمير في بها العايد على الصفة ودون معطوف
على ال فرده حالتان بها وقوله منصوب بالنصب تنازع فيه الافعال
الثلاثة فاعمل الاخير وهو جر لقربه واعمل الاولين في ضميره تم حذف
وهذا مثال لمسئلة واحدة وهي ما اذا كان المعمول بال نحو الحسن الوجه
وقوله وما اتصل معطوف على منصوب ومضافا حال من ضميره بها العايد على عبارة المص
الصفة ويدخل في هذا اربع مسايل المعمول المضاف الى ما فيه ال نحو الحسن من الضمير
وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو زيد الحسن وجهه والمضاف الى في الصفة
مضاف الى ضمير الموصوف نحو زيد الحسن وجه ابيه والمضاف الى مجرد من وهي الصور
ال وهي الاضافة نحو حسن وجه اب وقوله او مجردا معطوف على مضافا
وتحته صورة واحدة وهي المجرد من ال والاضافة نحو حسن وجها فتحصل ان
مسايل المعمول على ما ذكره الشت ست واحدة من قوله منصوب ال واربع من
قوله مضافا وواحدة من قوله مجردا فهذه تضرب في حالتي الصفة وا ثنتي
عشر تضرب في اوجه الاعراب الثلاثة فجملة الوجوه ستة وثلاثون ثمانية
عشر مع الصفة المجردة ولا منع في شئ منها وثمانية عشر مع الصفة المضا حينة
لال يمتنع منها اربعة وهو ما لزم فيه اضافة الصفة المقترنة بال الى الخالي
منها سواء كان ذلك المعمول غير مضاف اصلا او مضافا الى ما خلا من ال

او مضافا

او مضافا الى ضمير او مضافا الى مضاف الى ضمير والمراد الاشارة بقوله ولا مجردا
مع ال سما بالضم اي اسما من ال خلا وفي اضافة لتاليها واما المعمول الذي
لم يخل من ال او من اضافة لما فيه ال فيجوز معه الاوجه الثلاثة
واعلم انه يقبح رفع معمول الصفة اذا تجرد من ال او عن الضمير سواء
كانت مجردة او مصاحبة لال وذلك اربع مسايل نحو الحسن وجه والحسن
وجه اب وحسن وجه وحسن وجه اب وعلة القبح عدم ذكر الضمير الرا
بين الصفة والموصوف وان كان منويا ويضعف نصب معمولها في
اربعة مواضع الاول ان تكون الصفة حالية من ال والمعمول مضافا لها
حسن الوجه الثاني كون المعمول مضافا لمعرف بال وهو حالية منها نحو حسن
وجه الاب الثالث كون المعمول مضافا الى ضمير الموصوف حسن وجهه
الرابع ان يكون مضافا لمضاف لضمير الموصوف كحسن وجه غلامه وعلة
الضعف في هذه الاربعة انها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي كاسم الفاعل
وما عدا ذلك فهو حسن فافهم المقام وسما بضم الواو اي علم بل يمتنع
منها اذا كانت الصفة بحالها هذا اذا لم تثن الصفة او تجمع فان ثنيت او
جمعت جاز نحو الحسنا وجهه والحسنو وجهه كما افاده الاشموني وغيره على
كل حال اي سواء كان المعمول فيه ال ام لا هو انخفاض فعل

فاعل ظاهر المزية تخرج وصوغ المفعول فلا يقال ما اضربه زيدا تعجبا من الضرب
الواقع على زيد وخرج بظاهر المزية الامور الظاهرة الاسباب فلا يتأتى منها
لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب بافعل متعلق بقوله انطق وتعجبا
منصوب على الحال بمعنى متعجبا او اذا تعجب او مفعول لاجله والباء بمعنى
الى بقوله بعد ما للتعجب لما او منصوب على نزع الخافض اي انطق في تعجب
بوزن افعل حال كونه كائنا بعد ما التعجبية وقولوا فعل الظاهر ان قلو
منصوب بفعل مقدر يفسره المنصبة على حد زيدا ضربته وهو من باب الاشتغال
اهـ موب كما اوفى خليليّنا ما مبتدا او في فعل ماض والفاعل مستتر
يعود الى ما وخليليّنا مفعوله والجملة في محل رفع خبر المبتدا واضيف
بها بكسر الدال لفظه امر وموناه الخبر فهو فعل ما من والمجرور في محل رفع على
الفاعلية والباء زايدة هذا مذهب البصريين وشرط المنصوب بعد افعل والمجرور

Copyright © King Saud University